

بما لا يتفق وجب وشهادة الوصي بعد العزل للثبوت ان  
خاصم لا تقبل والالتفيل **بازايه** ادعت المرأة البراءة  
عز المهر بشرط واذا كان الزوج مطلقا واقاما للثبوت  
فبينة المرأة اولى ان كان الشرط متعارفا بوضع الابرار  
مع بينة الزوج اولى **فنية** اقامت المرأة بينة على المهر  
ان زوجا كان مورا بذلك الى يمين هذا واقام الزوج  
البينة انما ابرارهم هذا المهر الذي تدعى بينة البراءة  
اولى **حايه** وكذا في الدين لان بينة مدعي الدين تطقت  
باقرار المدعي عليه لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة  
وهذا كشهود البيع والاقالة فان بينة الاقرار اولى  
لبطلان بينة البيع باقرار مدعي الاقرار وينبغي ان  
يحفظ هذا الاصل فان يخرج به كثير من الوقعات **فنية**  
ادعى على رجل سبعة دنانير فقال المدعي عليه انه ابرارني  
عنه ان الدعوى واقام المدعي بينه انه كان اقرب لي  
بسبعة دنانير بعد ابرارني آياه فقبل بينه المدعي  
في دفع الترفع وقبل لا يقبل بينه قيل بينه دعوى الاقرار  
فانها وقبل لا بينه وقبل ان ذكر خصم القبول والصدق  
في الابرار لا يصح **حايه** باع ملك غير وسلم ثم  
ادعى المالك التردحين ببيع وادعى المشتري الاجازة

لا تقبل الاقرار

واقام البينة فبينة المشتري اولى لانها ملزمة **فنية** فزوج  
الابكر اقام بينه على سكوته حين بلغ الخبز وهي اقامت  
بينه على الترد فبينة اولى **وجيز** واقام الزوج البينة  
انما اجازت العقد حين اخبرت واقامت بينه على  
ددت فبينة الزوج اولى بخلاف المسئلة الاولى لان  
بينة الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الاثبات  
**وجيز** ادعى عليه دار الله باع منق من خمسة عشر سنة وادعى  
آوارتها وقف عليه يسجل واقام بينه فبينة مدعي البيع  
اولى وان ذكر الواقف بعينه فبينة الوقف اولى لانه يقضي  
عليه **فنية** محبوس بدين اقام بينه انه دفعه واقام خصمه  
انه موسر فبينة العبد اولى **حيزانه** الاقرار لا يبطل  
العهد في الحرة وكلها وحده التقادم في الزنا ستة اشهر  
ولم يرد به الامم العاد ومن له حنفية انه موقوف الى  
رأى الغاض وحده التقادم في شرب الخمر في كل مسكر عدها  
انقطاع رايحة شه وعنده محمد بن شهر ولو اقر بشرب الخمر  
عنده محمد بن لا يبطل الاقرار بالتقادم وعنده الاثبات  
الا بقيام التراجحة وان كانت التراجحة يوجد عند الفخذ  
فلمّا ذهبوا به الى الامام انقطعت التراجحة بسبب بعد  
المقت لا يبطل الحرة والي حاكم مملوكه ويعزله **وجيز**

رجاء ان يخرج في الزنا ستة اشهر  
انما اجازت العقد حين اخبرت واقامت بينه على  
ددت فبينة الزوج اولى بخلاف المسئلة الاولى لان  
بينة الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الاثبات  
ادعى عليه دار الله باع منق من خمسة عشر سنة وادعى  
آوارتها وقف عليه يسجل واقام بينه فبينة مدعي البيع  
اولى وان ذكر الواقف بعينه فبينة الوقف اولى لانه يقضي  
عليه محبوس بدين اقام بينه انه دفعه واقام خصمه  
انه موسر فبينة العبد اولى الاقرار لا يبطل  
العهد في الحرة وكلها وحده التقادم في الزنا ستة اشهر  
ولم يرد به الامم العاد ومن له حنفية انه موقوف الى  
رأى الغاض وحده التقادم في شرب الخمر في كل مسكر عدها  
انقطاع رايحة شه وعنده محمد بن شهر ولو اقر بشرب الخمر  
عنده محمد بن لا يبطل الاقرار بالتقادم وعنده الاثبات  
الا بقيام التراجحة وان كانت التراجحة يوجد عند الفخذ  
فلمّا ذهبوا به الى الامام انقطعت التراجحة بسبب بعد  
المقت لا يبطل الحرة والي حاكم مملوكه ويعزله

واقام

عزل ولا ادعى  
الاقرار